الفصل الخامس
مجتمع المعلومات والمكتبة العامة رؤى مستقبلية

obeikandl.com

obeikandl.com

شهد العالم تطورات متسارعة فى قطاع المعلومات عقب الحرب العالمية الثانية، ظهر ذلك جليا فى التحوّل التدريجى من اقتصاد الصناعات إلى اقتصاد المعلومات الذى يتميز بزيادة عدد القوة العاملة النشطة اقتصاديا فى نشاطات اقتصاد المعلومات. وبذلك أصبحت المعلوماتية من أكثر القطاعات نموا وازدهار على المستوى الوطنى والدولى. وهذا ما أوضحه بعض علماء الاقتصاد مثل ماكلوب "Machlu"، بورات "Porat"، وبعض علماء الاجتماع مثل دانيال بل "D.Bell"، «الفن توفلر "A. Toffler"، وبعد علماء المعلومات مثل روبرت تايلور "R. Taylor"، وكرونين "Cronin" وغيرهم[1] . وفى هذا الصدد يذهب الباحثان براين فيكرى "Brian Vichery" ، الينا فيكرى "Alina Vichery"[2] إلى أن هناك إجماعا على أننا نعيش اليوم «مجتمع المعلومات "Information Society" فى الدول المتقدمة.

وقد تحدّث عن مجتمع المعلومات الذى تلعب فيه ثورة الاتصالات دورا كبيرا بجانب الحواسيب وتقنيات المعلومات الأخرى، وأشار بأن هناك 12 بلدا يمكن أن نطلق عليها مجتمعات المعلومات وهى اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المانيا، بريطانيا، سويسرا، أسبانيا، السويد، هولندا، ايطاليا، روسيا[3] . وهذه البلدان على الرغم من أنها تشكل ما نسبته 25% من مجموع سكان العالم، فإنها تمتلك أكثر من 80% من أجهزة الهاتف، وأجهزة الحواسيب، وأجهزة الإذاعة المرئية فى العالم.

وقد كانت اليابان من الدول السباقة للاهتمام بوضع خطة استراتيجة للتحول إلى مجتمع المعلومات (كان ذلك عام 1977 وبكلفة مقدارها 65 مليار دولار)[4] . وعن مفهوم مجتمع المعلومات تحدث الكثير من العلماء والباحثين ومن بينهم «بيتر دراكر Peter Drucker» الذى أشار بأن المجتمع بدأ يتحوّل تدريجيا إلى مجتمع المعرفة "Knowledge Society" وهو المجتمع الذى يعتمد على اقتصاد المعرفة أى التحول من اقتصاد السلع إلى اقتصاد المعرفة[5] . وأن هذا التحوّل شهد فى نهاية السبعينات مرحلة سيطرة قطاع المعرفة على النسبة الكبرى من الدخل الوطنى فى الولايات

المتحدة الأمريكية على سبيل المثال حيث بلغت النسبة أكثر من 50% من العمالة والدخل الوطني. بينما وصلت النسبة في أوربا إلى أكثر من 40%.

أما على المستوى العالمي فقد وصل دخل انتاج صناعة المعلومات إلى أكثر من 75 بليون جنيه استرليني عام 1982، وهذا الدخل يزداد بنسبة 12% سنويا. وبهذا المعدّل في الزيادة السنوية، فإن صناعة المعلومات ستكون هي المورد الأساسي للاقتصاد العالمي خلال الخمس والعشرين سنة القادمة[6] .

إن المجتمع الجديد، مجتمع المعرفة النظرية (المعلومات) وتوزيعها، قد أصبح قوة محركة نحو الإبداع والتطور. وإن خلاصة الفكرة، هي أن الطبقة العليا من الإداريين سوف تختفي بصورة تدريجية لتحل محلها نخبة قديرة من الباحثين والعلماء. وأن المعلومات أو المعرفة النظرية في مختلف الفروع والتخصّصات سوف تزداد أهمية في صياغة السياسات واتخاذ القرارات، ويصبح تأثير المهنيين والخبراء أكثر أهمية في حياة المجتمعين[7] . بينما يرى "D. Bell" بأن «مرحلة ما بعد الصناعة، يعتمد الاقتصاد فيها على نمو وتطبيق المعرفة الجديدة، وتضم تطبيقات في مجال نقل وتوصيل الخدمات، وهذا هو اقتصاد عامل المعرفة. حيث تحل التقنية العقلية أو الفكرية "Intellectual Technology" محل تقنية الآلة. ومفهوم «بيل» "D. Bell" لمجتمع ما بعد الصناعة يحمل خمسة أبعاد هي بإيجاز[8] :

1ـ هناك تحول من اقتصاد انتاج السلع والبضائع إلى اقتصاد انتاج الخدمات.

2 ـ هناك زيادة في الحجم والتأثير لفئة العمال المهنيين والتقنيين.

3 ـ مجتمع ما بعد الصناعة هو مجتمع منظم حول المعرفة، خصوصا المعرفة النظرية.

4 ـ الهدف الخطير هو ادارة النمو التقني.

5 ـ هناك تركيز على تطوير الطرق الخاصة بالتقنية العقلية أو الفكرية.

ويشير الفن توفلر "A.TOFFLER" في كتابه الموجه الثالثة إلى أن الحضارة التي ستبنى على افرازات ثورة المعلومات والاتصالات هي الأساس لمجتمع المعلومات.

وقد شبه الكثير من العلماء والمفكرين العالم بأنه أصبح نتيجة هذه الثورة وكأنه «قرية عالمية Global Village». وحيث أن المعلومات، فى مجتمع المعلومات، هى المادة الأساسية والرئيسية، وهى المادة التى لا يمكن أن تنفذ، فإن الحضارة الجديدة ستعيد «بناء هيكل التعليم، بناء على الأهمية الجديدة للمعلومات، وستعيد تعريف البحث العلمى، وتنظيم وسائل الاتصال[9] .

إن التطوّر الملحوظ الذى شهدته صناعة قواعد المعلومات قد مكنت أيضا من انتشار شبكات المعلومات، مما أدى بالتالى بأن أصبحت عاملا أساسيا فى الاقتصاد الوطنى لكل البلدان التى تحولت من المرحلة الصناعية إلى مرحلة مجتمع المعلومات[10] . هذا وقد حدّد الباحث المعروف "W.J. Martin" مجموعة من المؤشرات تفاعلت فيما بينها، تمثلت فى خصائص مجتمع المعلومات وهى[11]:

1 المؤشر التقنى: ظهور تقنيات المعلومات وانتشار استخدامها فى المؤسسات البحثية والتعليمية، وفى كافة مجالات الخدمات بما فيها البيوت.

2 ـ المؤشر الاجتماعى: النظر إلى المعلومات كوسيلة لتحسين الخدمات والحياة الاجتماعية، والتمكن من الحصول عليها من المصادر المتوفرة.

3 ـ المؤشر الاقتصادى: النظر إلى المعلومات كعامل اقتصادى فعال، وكمصدر تمويلى وخدمى.

4 ـ المؤشر السياسى: النظر إلى حرية المعلومات المؤدية إلى عملية المشاركة الجماعية وتقوية أواصرها على المستوى الدولى.

5 ـ المؤشر الثقافى: الاعتراف بالدور الناجع للمعلومات فى تقوية المبادىء والقيم الثقافية فى إطار المساهمة فى عملية تطور الفرد والمجتمع.

ويقصد بمجتمع المعلومات «جميع الأنشطة والموارد والتدابير والممارسات المرتبطة بالمعلومات انتاجا ونشرا وتنظيما واستثمارا[12] .

ويشير «وليامس ـ F. Williams » إلى مجتمع المعلومات بأنه «المجتمع الذى

يعزو فيه النمو الاقتصادى إلى التقدم التقنى.. وكما أن استخدام الآلات كان عماد الاقتصاد الصناعى، فإن دخول تقنية المعلومات وتقنية الاتصالات بعيدة المدى أصبحت عماد اقتصاد المعلومات الجديد[13] ، وذلك من خلال زيادة القدرة الانتاجية فى كافة المجالات كالتعليم والرعاية الصحية... وغيرها. وعليه فمجتمع المعلومات هو «المجتمع الذى يعتمد فى تطوره بصورة أساسية على المعلومات وشبكات الاتصال، والحاسوب، أى أنه يعتمد على ما يسميه البعض «بالتقنية الفكرية» تلك التى تضم سلع وخدمات جديدة مع التزايد المستمر فى القوة العاملة المعلوماتية[14] .

ويشير كينيث بيكر K.Paker إلى أن «قطاع صناعة المعلومات والمجالات ذات العلاقة بالمعلومات، يعتبر من أكبر القطاعات النامية فى مجالات الخدمات فى الولايات المتحدة وأوربا.. ففى بريطانيا وحدها يوجد حوالى عشرة ملايين شخص يعملون فى مجالات ذات العلاقة بانتاج المعلومات واستخدامها، منهم على سبيل المثال أولئك الذين يقومون بتخزين ونقل المعلومات، والمبرمجين، والمكتبيين، وضباط المعلومات، وعلماء المعلومات وغيرهم»[15] . وكمتطلب أولى لاستشراف المستقبل نحو مجتمع المعلومات فى الوطن العربى، ينبغى اعداد المجتمع العربى لذلك وفق ما يلى[16] .

1 ـ اعتبار تهيئة المجتمع العربى لمتطلبات مجتمع المعلومات قضية ثقافية ذات أولية أولى، باعتبار أن العصر المقبل هو عصر المعلومات.

2 ـ ضرورة عمل المؤسسات الثقافية بالوطن العربى ومنظماتها على حث مؤسسات التعليم الرسمى على سرعة التجاوب مع متطلبات الثورة الألكترونية.

3 ـ ضرورة التركيز على الجانب التعليمى والتربوى، وعدم الاكتفاء بالتعليم الرسمى، بل يجب أن يشمل ذلك التعليم الذاتى والتعليم المستمر.

4 - ضرورة مواكبة خطط التعليم لخطط التنمية؛ فالمخططون فى عمليات التنمية لا يولون تقنية المعلومات أى اهتمام وخاصة فى التربية.

إن عمليات التأهيل للمجتمع المعلوماتى تبدأ مع الأطفال.

5 ـ ضرورة الإسراع فى إدخال الحاسوب فى نظم التعليم الرسمى، مع مراعاة تجارب الدول التى سبقتنا فى هذا الخصوص.

6 ـ ضرورة تشجيع انتاج برامج تعليمية للحاسوب باللغة العربية، وجذب أكبر قدر من القدرات والمواهب العربية لاتمام ذلك.

7 ـ إلغاء النظرة القديمة التى لا تقيم وزنا للمعلومات، لقد اضحت المعلومات مادة صناعية أولية وموردا هاما يناظر أن لم يفقه بشأنه الموارد المالية.

بعد هذا الاستعراض السريع الذى عرّف بمجتمع المعلومات وبأهمية المعلومات إجمالا فى حياتنا التعليمية والاقتصادية... إلخ، يبرز الدور الإيجابى للمكتبة العامة بأهدافها المتطوّرة التى تعمل من خلالها على خدمة ومساعدة متخذى القرار فى المجالات الحياتية المتعددّة.. خصوصا أننا يجب أن نعتمد على المكتبة العامة لمساعدة المتعلم ليعتمد طريقة تعليم نفسه ذاتيا مستعينا بامكانيات المكتبة العامة المتعدّدة، والابتعاد عن طريقة التعليم التلقينى.. خصوصا أن أغلب المتخصصين فى علوم المكتبات والمعلومات يرجعون تسمية المكتبة العامة بهذا الاسم إلى أسباب رئيسية ثلاثة:

أ ـ لأنه ينفق عليها من الأموال العامة.

ب ـ لأنها معنية بخدمة جميع فئات المجتمع دون تمييز من حيث العمر أو الجنس أو الدين أو المستوى التعليمى، أو أية اعتبارات أخرى[17].

جـ ـ لأنها تهتم بجميع مجالات المعرفة التى تحتاج إليها جميع فئات المجتمع.

وتورد موسوعة المكتبات والمعلومات[18] تعريفا للمكتبة العامة بأنها «مؤسسة عامة تدعم من المال العام، وتتاح مجموعاتها وخدماتها لجميع المواطنين بدون تمييز، «وقد قيل بأنها» جامعة للشعب تهب العلم حرا لكل من يقصدها». وتهتم المكتبات العامة بجميع مجالات المعرفة. فهى تحرص على توفير الموارد وتقديم الخدمات التى تكفل للمستفيد منها تنمية التذوق الفنى والجمالى، فضلا عن التكيف مع ظروف المجتمع[19] . وللمكتبة العامة غايات وأهداف لا تزال عرضة للمراجعة والتغيير

وذلك بسبب ثورة المعلومات التى يشهدها عالمنا وبسبب التقدّم الكبير فى تقنية الاتصالات التى ترتب بين أجزائه المتباعدة[20] . هذا وقد سايرت المكتبات العامة فى بعض المجتمعات المتقدّمة التطوّرات الحديثة فى تنظيم مرافق المعلومات، حيث تحولت إلى ما يعرف الان بمراكز المعلومات المجتمعية "Community information Centres" تلبى حاجة المجتمع إلى المعلومات فى مختلف المجالات، مستعينة بأحدث التقنيات المناسبة[21] .

ونتيجة للوعى المتنامى لما للمكتبة من دور فعال ومؤثر فى التنمية وتطور الأفراد والجماعات، فقد تزايد الاهتمام بالتخطيط الوطنى لخدمات المكتبات والمعلومات وأنشطتها فى السنوات القليلة الماضية وذلك لعدة أسباب منها[22] :

1 ـ الاهتمام العالمى الكبير بمشكلات المجتمع المعقدة، مثل مشكلات التلوث والطاقة والمشكلات الاقتصادية.

2 ـ لحل تلك المشكلات تطلب الأمر تصميم برامج وسياسات وطنية بهدف حماية وتحسين نوعية الحياة المختلفة بالبلد.

3 ـ الإيمان المتزايد بأهمية التخطيط فى صنع القرارات السليمة والذى يعتمد فى الأساس على توفر المعلومات المهمة وذات الصلة.

وقد وجد رواد هذا المجال على المستوى العالمى ضالتهم فى التخطيط العلمى المبنى على الطريقة العلمية فى معالجة الظواهر المختلفة فى البلد. فالتخطيط فى العادة يساعد على تحديد أهداف المكتبة أو مركز المعلومات، وكذلك تقرير كيفية تحقيق الأهداف بواسطة رسم الخطط والبرامج المؤثرة. فالتخطيط وكما يعرفه «كونتز Koontz» هو «عملية ذهنية تتضمن الاختيار الواعى للحلول، وعلى أساسه ترتكز القرارات الإدارية طبقا للأهداف والحقائق والتقديرات المدروسة من قبل». ويضيف «كونتز» تعريفا آخر للتخطيط «بأنه نشاط يهدف فى النهاية إلى أعداد خطة لتكون بمثابة المرشد والدليل التنفيذى لها»[23] . وقد أسهم عدد من الباحثين المميزين عالميا بدراسات رائدة فى مجال التخطيط للمكتبات ومراكز المعلومات من بينها على سبيل

المثال لا الحصر دراسات كل من موهارد "Foster E. Mohrhardt"، و«بينا ـ C.V. penna»، وجودمان Abraham Good man، وفوسبر Robert G.vosper، هذا إلى جانب الجهود الرائدة التى قامت بها منظمة اليونسكو على المستوى العالمى[24] .

وفى تناوله لموضوع التخطيط لخدمات المكتبات بالدول النامية، أكد "C.V. Penna" على ضرورة إعطاء الأولوية للعائد الاقتصادى والتعليمى والثقافى الذى نجنيه من توافر خدمات متطورة للمكتبات لكى تأخذ المكتبات مكانها الطبيعى والصحيح فى التنمية الوطنية». كما أكد على «ضرورة التفكير فى ميكنة خدمات المكتبات وأنشطتها المختلفة وذلك لرفع مستوى المكتبات بالدول النامية»[25] . كما يجب «اعتبار التخطيط لخدمات المكتبات جزءا لا يتجزأ من التخطيط التعليمى والعلمى والثقافى والاجتماعى والاقتصادى لأى بلد أو إقليم»[26] . وقد أكدت العديد من الدراسات عجز كثير من الدول فى القضاء الكامل على الأمية وشمولية التعليم ورفع مستوى النظم التعليمية، وذلك نتيجة لعدم وجود نظام مكتبات فعال ومتطور[27] . وعلى سبيل المثال ازدهر التعليم فى الاتحاد السوفيتى سابقا، حينما عُدّت المكتبة ركيزة أساسية لتوفير المعلومات ومصادرها وإتاحتها لكل أفراد المجتمع[28] . وللتأكيد على مدى إسهامات خدمات المكتبات فى التعليم فقد ذكر أنه لو قدّر للقيادات الوطنية فى البلدان المختلفة التعرف على الطرق العديدة التى يمكن أن تسهم بها خدمات المكتبات والمعلومات فى معالجة المشكلات التى تواجه تطور التعليم لما توانوا فى طلب المساعدة والعون منها[29] .

وفى الوطن العربى تعانى خدمات المكتبات العامة من مشكلات تتعلّق بالمقتنيات والمبانى والموظفين وبالتالى ضعف الخدمات وعدم وصولها إلى كافة فئات المجتمع. وبما أن المكتبة العامة هى مكتبة المجتمع، فإنه من حق المواطن أن تتوافر له هذه الخدمة بالشكل الذى يستجيب لحاجاته ويلبى رغباته ويساعده على تحقيق أهدافه فى التقدّم والرفاه. وأن انتقال المجتمع العربى إلى القرن الواحد والعشرين يتطلب أن يكون الفرد أو المواطن العربى مستعدا لهذه النقلة بما تتضمنه من تغييرات فى نمط الحياة وأساليب العيش، وضرورة أن يتزامن ذلك مع التغيير على مستوى وفرة الموارد

الاقتصادية، ونمط الاستخدام، وساعات العمل، والعلاقات الإجتماعية، وطريقة قضاء أوقات الفراغ، والانفتاح على العالم، والسرعة فى بث المعلومات وتبادلها[30] .

ولأن المكتبة العامة هى مرفق لعامة الناس، وانسجاما مع بيان اليونسكو حول المكتبة العامة الصادر لأول مرة سنة 1949 والمعدل سنة 1972 ،1995، فإن الاستراتيجية على دور هذه المكتبات فى النهوض بالمجتمع العربى لكونها رافدا من روافد التطوّر العلمى التقنى والاجتماعى والثقافى فى المجتمع. وبالتالى فإنها توصى بما يلى[31]:

1 ـ استصدار التشريعات والقوانين والأنظمة التى تكفل لكل فئات المجتمع خدمات معلومات ومكتبات على مستوى مقبول.

2 ـ إدراج خطط تطوير المكتبات العامة ضمن استراتيجيات وخطط وزارات الثقافة والوزارات المعنية الأخرى فى الوطن العربى، انطلاقا من مبدأ أن المكتبة هى إحدى أدوات ورافد التربية والتعليم والتنمية الثقافية.

3 ـ بناء وتطوير مكتبات عامة حسب المواصفات الدولية المتعارف عليها فيما يخص المبانى، والمقتنيات، والخدمات، والوصول إلى المناطق النائية، وخدمة الفئات الخاصة.

4 ـ تطوير شبكات معلومات خاصة بموارد المكتبات العامة على المستوى الوطنى.

5 ـ التنسيق بين المكتبات العامة والجامعات التى تقدم برامج التعليم عن بعد لتكون المكتبة أحد روافد العملية الأكاديمية.

6 ـ إعداد برامج لتبادل المعلومات والتنسيق بين المكتبات العامة فى الوطن العربى بما يساهم فى مشاركة الموارد والخبرات.

7 ـ اتخاذ الإجراءات الكفيلة بشمول الفئات الخاصة من المستفيدين من خدمات المكتبات العامة بما يضمن حقوقهم كمواطنين لهم ظروفهم الخاصة كالمعاقين والمسنين والكبار والأطفال ونزلاء المستشفيات والسجون ومراكز الاصلاح الإجتماعى.

المراجع العربية والأجنبية

(1) أحمد أنور بدر، «مجتمع المعلومات الكونى»، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مج 3، ع 2 (نوفمبر 1997-1998)، ص 27.

(2) براين فيكرى، الينا فيكرى، علم المعلومات بين النظرية والتطبيق، ترجمة حشمت قاسم، القاهرة: مكتبة غريب، 1991.

(3) Joseph N. Pelgton, Global Talk: The Marriage of the Computer, World Communication and Man, Brighton, Sussex: The Harwester Press, 1981,p. 166.

(4) يونس محمد عزيز، التقنية وإدارة المعلومات، بنغازى: منشورات جامعة قاريونس، 1994 ، ص 73.

(5) peter F. Drucker, The Age of Discontinuity, London: William Heinemann Ltd, 1960,p.247.

(6) Kenneth Baker, "Towards the Information Society", in: Towards the Information Society, Edited by Ramon C. Barquin & Graham P. Mead. Amsterdam: Elsevier Science publishers, 1984, P.3.

(7) يونس محمد عزيز مصدر سبق ص 74.

(8) Frederick Williams (Ed.) Measuring the Information Society, Newbrury Park CA: SAGE publications, 1988, pp. 15-17.

(9) الفن توفلر، حضارة الموجه الثالثة، ترجمة عصام الشيخ قاسم، طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1990 ص 389-390.

(10) Molitor T. Graham, "The Information Society: The Path to post industrial Growth". Futurist, April, 1981.

(11) W.J. Martin, "The Information Society Idea or entry? Aslib Proceedings, 40, 1988, pp. 11-12.

(12) حشمت قاسم، «نظم المعلومات المبنية على الحاسوب وشبكات المعلومات فى الوطن العربى»، فى استراتيجية التوثيق والمعلومات وخطط العمل المستقبلى فى الوطن العربى، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1997 (ج 2، ص 106).

(13) Frederick Williams, "The Information Society as an object of Study", in, Measuring the Information Society, edted by F. Williams. Newbrury Park CA: SAGE Publications, 1988, P. 14.

(14) أحمد أنور بدر، علم المكتبات والمعلومات: دراسات فى النظرية والارتباطات الموضوعية، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1996 ص 82.

(15) Kenneth Baker, op. cit.

(16) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الخطة الشاملة للثقافة العربية، تونس: 1986 ، مج2، ص159.

(17) حشمت قاسم، المكتبة والبحث، القاهرة: مكتبة غريب 1993، ص16.

(18) Encyclopedia of Library and Information Science, New York & Basel: Marcel Dekker, 1978, vol. 24. P. 267.

(19) حشمت قاسم، مدخل لدراسة المكتبات وعلم المعلومات، القاهرة: مكتبة غريب (د. ت)، ص 102.

(20) سعد بن عبد الله الضبعان، «المكتبات العامة في المملكة العربية السعودية: مكتبات وزارة المعارف»، مجلة المكتبات والمعلومات العربية، س 16، ع 1، ص 6-8.

(21) حشمت قاسم، مدخل لدراسة المكتبات وعلم المعلومات، مصدر سبق ذكره، ص 103.

(22) هشام بن عبد الله عباس، الركائز الأساسية للنظام الوطني للمكتبات العامة بالمملكة العربية السعودية، الرياض: مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية (السلسلة الأولى ـ 13)، 1993 ، ص 47-48.

(23) المصدر نفسه، ص 48.

(24) المصدر نفسه، ص 49.

(25) المصدر نفسه، ص 53.

(26) المصدر نفسه، ص 55.

(27) المصدر نفسه، ص 46.

(28) المصدر نفسه.

(29) المصدر نفسه، ص 46-47.

(30) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، استراتيجية التوثيق والمعلومات وخطط العمل المستقبلي في الوطن العربي، تونس:1997 ص 48.

(31) المصدر نفسه، ص 48-49.